الحرث وهو الثاني وينبغي للفقيه ان يسمع هذا التحقيق ولا ينكره واما
قول رؤبة اني واسطار سطرن سطرا القائل يا نصر نصر نصرا فيروى
على ثلثة اوجه احدها يا نصر نصر نصرا والثاني يا نصر نصر نصرا
والثالث يا نصر نصر نصرا وفي المنصوب وجهان احدهما انه عطف
بيان على المحل كالوصف على المحل والثاني انه منصوب على المصدر
واما المرفوع فانه عطف بيان على اللفظ ولذلك نونه ولو كان بدلا
لم ينونه واما من لم ينونه فيحتمل البدل والتاكيد اللفظي وقال
ابو عبيدة رواية الصاد في الاخرين تصحيف انما هو يا نصر نصر انصرا
بالضاد المعجمة وهو المنصوب على الاغراء يخاطب نصر بن سيار ونصر حاجبه
واسمه نصر لانه حجب رؤبة النوع الرابع البدل وتحقيق
مقصوده في مقدمة وخمسة اضرب اما المقدمة فبدل الشيء في اللغة
عبارة عن ما قام مقامه وكذلك في اصطلاح النحويين والبدل بمعنى المبدل
وقال بعضهم في حده انه اعلام السامع بمجموع الاسمين على جهة البيان
من غير ان ينوي بالاول اسقاط الطرح وهذا في الحقيقة حد للابدال لا حد للبدل
لان البدل هو الاسم الثاني والابدال عبارة عن جعل الثاني بدلا من
الاول فهو الذي يصدق عليه اعلام السامع بمجموع الاسمين والاجود ان
يقال تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه فتابع جنس وفصل المقصود
بما نسب الى المتبوع التاكيد والصفة وعطف البيان وفصل بدونه
المعطوف لاشتراكهما في القصد والمشهور انه منحصر في اربعة بدل الكل
من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وجعله
بعضهم ثلثة وجعل بدل الاشتمال من قبيل بدل البعض وهو غلط على ما
ياتي تحقيقه ان شاء الله والقسمة تقتضي نوعا خامسا وهو بدل الكل
ولا حاجة الى ذكر البعض قبله لعدم فائدته بخلاف بدل البعض من الكل

فان الثاني وهو البعض هو المقصود ولا يتحقق البعضية الا بذكر الكل
قبله فلذلك صح بدل البعض من الكل ولم يصح بدل الكل من البعض نحو قوله
تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن ظاهره على
بدل الكل من البعض وليس الامر كذلك لان الجنة جنس وجنات عدن
بعض منها او قول الشاعر رحم الله اعظما دفنوها بسجستان
طلحة الطلحات وظاهره على بدل الكل من البعض وليس كذلك
بل هو على حذف مضاف اي اعظم طلحة الطلحات ولانحصاره في اربعة فمن
وجهين احدهما انه لا يخلو اما ان يكون مدلول الثاني مدلول الاول
او لا فان كان فهو بدل الكل من الكل ولهذا افسد قول الزجاجي في قوله
تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ان كل شيء بدل من اسم ان لتغاير المدلول
وان لم يكن مدلول الثاني مدلول الاول فلا يخلو اما ان يكون بعضا له
او لا فان كان فهو بدل البعض وان لم يكن بعضا له فلا يخلو اما ان يكون بينه
وبين الاول ملابسة او لا فان كان بينهما ملابسة فهو بدل الاشتمال
وان لم يكن فهو بدل الغلط والوجه الثاني انه لا يخلو اما
ان يجب رجوع الضمير من الثاني الى الاول او لا يجب فان وجب فلا يخلو اما
ان يكون لربط البعض بالكل او لربط الملابسة الاول بدل البعض والثاني
بدل الاشتمال وان لم يجب فلا يخلو اما ان يكون مدلول الثاني مدلول
الاول او لا فالاول بدل الكل والثاني بدل الغلط وانما ذكر
بدل الغلط من جملة الاقسام وان كان الغلط لا يثبت له حكم لان
الثاني هو المقصود وليس بغلط انما الغلط الاول فاضيف الى
الغلط لانه بعد ذكره فصار ذا سبب في ذكره والبدل يناسب التاكيد
والصفة وعطف البيان في تبعية الاعراب ورفع مجاز الاول وتوهمه
والمسامحة فقد اجتمع فيه ما افترق فيها ويفارقها من حيث انه يشترط
فيها مطابقتها للمتبوع في التعريف والتنكير ولا يشترط ذلك في البدل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)